

Distr.: General
26 August 2014
Arabic
Original: English

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية



اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

البلاغ رقم ٢٠٤٢/٢٠١١

قرار اعتمده اللجنة في دورتها ١١١ (٧-٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٤)

المقدم من: سوريات دافود أوغلو حسينوف (يمثله المحامي إدار زينالوف)

الشخص المدعى أنه ضحية: صاحب البلاغ

الدولة الطرف: أذربيجان

تاريخ تقديم البلاغ: ٥ تموز/يوليه ٢٠١٠ (تاريخ الرسالة الأولى)

الوثائق المرجعية: قرار المقرر الخاص بموجب المادة ٩٧ الذي أحيل إلى الدولة الطرف في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١١ (لم يصدر في شكل وثيقة)

تاريخ اعتماد القرار: ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤

الموضوع: التعذيب لانتزاع الاعترافات؛ عدم تكافؤ وسائل الدفاع

أثناء المحاكمة؛ عقوبة أشد من تلك التي ينص عليها القانون؛ التمييز على أساس الرأي السياسي

المسائل الموضوعية: التعذيب، وسوء المعاملة، والمحاكمة غير العادلة، والتمييز

المسائل الإجرائية: الاختصاص الزمني، وعدم استنفاد سبل الانتصاف

المحلية، والتوافق مع أحكام العهد

مواد العهد: المواد ٧ و ١٠ و ١٤ و ١٥ و ٢٦

مواد البروتوكول الاختياري: المواد ١ و ٣ و ٥ (الفقرة ٢(ب))



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-14726 141114 181114



* 1 4 1 4 7 2 6 *

المرفق

قرار اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بموجب البروتوكول الاختياري
الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الدورة ١١١)

بشأن

البلاغ رقم ٢٠١١/٢٠٤٢*

المقدم من: سورات دافود أوغلو حسينوف (يمثله المحامي

إلدار زينالوف)

الشخص المدعى أنه ضحية: صاحب البلاغ

الدولة الطرف: أذربيجان

تاريخ تقديم البلاغ: ٥ تموز/يوليه ٢٠١٠ (تاريخ الرسالة الأولى)

إن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، المنشأة بموجب المادة ٢٨ من العهد الدولي الخاص
بالحقوق المدنية والسياسية،

وقد اجتمعت في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤،

وقد فرغت من النظر في البلاغ رقم ٢٠١١/٢٠٤٢، المقدم إليها من السيد سورات
دافود أوغلو حسينوف، بموجب البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص
بالحقوق المدنية والسياسية،

وقد وضعت في اعتبارها جميع المعلومات الخطية التي أتاحتها لها صاحب البلاغ
والدولة الطرف،

تعتمد ما يلي:

* شارك في دراسة هذا البلاغ أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم: السيد يوجي إواساوا، والسيد عياض بن عاشور،
والسيد لزهاري بوزيد، والسيد فيكتور مانويل رودريغيس - ريسيا، والسير نايجل رودلي، والسيد أندري
بول زلاتيسكو، والسيد فايان عمر سالفيلو، والسيدة أنيا زايرت - فور، والسيد ديوجلال سيتولسينغ،
والسيد يوفال شاني، والسيد كونستانتين فاردزيبلاشفيلي، والسيد كورنيليس فليترمان، والسيد فالتر كالين،
والسيدة زونكي زانيلي ماجودينا، والسيد جيرالد ل. نومان، والسيدة مارغو واترفال.

القرار بشأن المقبولية

١- صاحب البلاغ هو سورات دافود أوغلو حسينوف، مواطن أذربيجاني مولود في عام ١٩٥٩. وهو يدعي أنه ضحية انتهاك جمهورية أذربيجان لحقوقه التي تكفلها المواد ٧ و ١٠ و ١٤ و ١٥ و ٢٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويمثله المحامي إدار زينالوف. وقد دخل البروتوكول الاختياري حيز النفاذ بالنسبة لأذربيجان في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

الوقائع كما عرضها صاحب البلاغ

١-٢ في عام ١٩٩٢، عيّن أبو الفاز الشيبلي، رئيس أذربيجان المنتخب حديثاً آنذاك، صاحب البلاغ ممثلاً له في ناغورني - كاراباخ، ونائباً لرئيس الوزراء وقائداً للفيلق الثاني للجيش. وفي عام ١٩٩٣، لقي ما يقارب نصف الجنود التابعين للكتيبة رقم ١٢٣ حتفهم أثناء النزاع في ناغورني - كاراباخ. فأمر صاحب البلاغ الكتيبة بالانسحاب من الخط الأمامي. ولكن بعض عناصر النظام اعتبرت هذا القرار خيانةً. وألقي القبض على العديد من الجنود وعُزل صاحب البلاغ من مناصبه في شباط/فبراير ١٩٩٣. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٣، سقطت حكومة أبو الفاز الشيبلي، وفرّ هذا الأخير من البلد. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣، عيّن حيدر عليف، الرئيس الجديد بالنيابة، صاحب البلاغ رئيساً للوزراء في أذربيجان.

٢-٢ وفي شهريّ أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، دخل قادة مفرزة الشرطة الخاصة التابعة لوزارة الداخلية في نزاع مع المدعي العام، الذي كان من أقرب المؤيدين لصاحب البلاغ. وكانت هناك شائعات تردّد أن الشرطة الخاصة تخطط للهجوم على مؤيدي صاحب البلاغ في غانجا، وأن نقاط تفتيش أنشئت على الطرق المؤدية إليها استعداداً للهجوم. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أتهم الرئيس صاحب البلاغ ومؤيديه بتنظيم انقلاب في غانجا، وهو اتهام أنكره صاحب البلاغ في خطاب ألقاه أمام البرلمان في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. ومع ذلك، أُلقي القبض في غضون الأسابيع التالية على أكثر من مائتي شخص من مؤيدي صاحب البلاغ ووُجهت إليهم تهمة الخيانة العظمى. وزُعم أن كثيرين منهم تعرضوا للتعذيب وأن بعضهم ماتوا أثناء الاحتجاز. وفرّ صاحب البلاغ إلى الاتحاد الروسي، وعُزل لاحقاً من مناصبه الرسمية في أذربيجان. وفتحت سلطات الدولة الطرف تحقيقاً جنائياً في عدد من التهم المنسوبة إلى صاحب البلاغ بدءاً من الخيانة العظمى ووصولاً إلى الجرائم الاقتصادية والجرائم المتصلة بالمخدرات.

٣-٢ وفي ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧، أُلقي القبض على صاحب البلاغ في الاتحاد الروسي بعدما طلبت أذربيجان تسليمه بموجب الاتفاق الثنائي الذي أبرمته مع الاتحاد الروسي. فسُلم صاحب البلاغ إلى أذربيجان في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧ على أساس التزام السلطات الأذربيجانية بعدم محاكمته إلاّ بتهمة ارتكاب جرائم عادية. وفي ١٢ أيار/مايو ١٩٩٧،

طلبت السلطات الأذربيجانية إلى الاتحاد الروسي الموافقة على توجيه تهم إضافية إلى صاحب البلاغ، بما في ذلك جرائم يعاقب عليها بالإعدام، مثل الخيانة العظمى، ومحاولة استخدام قوات مسلحة ضد الدولة وإنشاء قوات مسلحة غير قانونية. ووافق المدعي العام للاتحاد الروسي على إدخال تعديل على لائحة الاتهام، شريطة ألا تسعى أذربيجان إلى تطبيق عقوبة الإعدام على صاحب البلاغ.

٢-٤ ويفيد صاحب البلاغ بأنه تعرض للتعذيب في إدارة الشرطة بمدينة باكو، أثناء احتجازه قبل المحاكمة. ويؤكد هذا الادعاء محاموه الذين قالوا إن آثار تعذيب بدت واضحة على رأس صاحب البلاغ. ثم حوكم صاحب البلاغ أمام هيئة للمحكمة العليا. ويدّعي صاحب البلاغ أن المحكمة تجاهلت، أثناء المحاكمة، ادعاءاته بالتعرض للتعذيب وتراجع عدد كبير من الشهود عن الشهادات التي أدلوا بها ضده، ويقول إن تلك الشهادات انتزعت منهم تحت التعذيب. وأدين صاحب البلاغ في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩ وحكم عليه بالسجن المؤبد. ولم يكن الحكم قابلاً للطعن. وصودرت ممتلكاته وممتلكات أسرته، بما فيها العقارات المكتسبة في عامي ١٩٤١ و١٩٨٧.

٢-٥ وفي ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٨، اعتمد البرلمان الأذربيجاني قانوناً جديداً يعدّل القانون الجنائي وغيره من التشريعات ذات الصلة. وألغى القانون الجديد عقوبة الإعدام واعتمد بدلاً منها عقوبة جديدة، هي السجن المؤبد. ويفيد صاحب البلاغ بأن القانون الأذربيجاني لم يكن ينص على عقوبة السجن المؤبد وقت ارتكاب الجرائم التي نسبت إليه والتي عوقب عليها، ونتيجة لذلك، فإن فرض عقوبة السجن المؤبد عليه يشكل انتهاكاً لحقوقه التي تكفلها الفقرة ١ من المادة ١٥ من العهد. ويؤكد أيضاً، في هذا الصدد، أنه لو حوكم قبل ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٨، لكان سيعاقب بالسجن لمدة ١٥ عاماً، وهو أقسى عقاب كان ينص عليه القانون وقت ارتكاب الجرائم المزعومة (باستثناء عقوبة الإعدام، التي تعهدت الدولة الطرف بعدم تطبيقها في هذه القضية).

٢-٦ وقضى صاحب البلاغ، بعد إدانته، سبعة أعوام وحيداً في زنزانه، شهد العامان الأخيران منها دخول البروتوكول الاختياري حيز النفاذ في أذربيجان. وكان محتجزاً خلال العامين الأولين من عقوبته في زنزانه بسجن باييل كانت مخصصة في السابق للمحكوم عليهم بالإعدام. ونُقل بعدئذ إلى سجن غوبوستان حيث وُضع في زنزانه "الشخصين" عرضها ٢,٥٥ متر، وطولها ٣,٨٥ أمتار، وارتفاعها ٣,٥ أمتار. ويؤكد صاحب البلاغ أن إيداعه "الحبس الانفرادي" يمثل شكلاً من أشكال "التعذيب المعنوي". وكان في الزنزانه مرحاض يحده حائط لا يتعدى علوه متراً واحداً. وكانت حيطان الزنزانه وأرضيتها وسقفها مصنوعة كلياً من الإسمنت، مما يجعلها شديدة الحر صيفاً وباردة شتاءً. ويؤكد صاحب البلاغ، علاوة على ذلك، أن التدفئة لم تكن كافية خلال فصل الشتاء. وكانت في الزنزانه نافذة واحدة مصنوعة من غشاء بلاستيكي استعيض به عن الزجاج. ويفيد صاحب البلاغ بأن حجم النافذة

لم يكن يستوفي المعيار المطبق في السجون الوطنية، وأنه حرم من الحصول على قدر كافٍ من التهوية والضوء الطبيعيين. ويقول أيضاً إن الطعام المقدم في السجن كان مملاً وغير متوازن وخالياً من اللحوم والفيتامينات ودون المعايير المحددة على الصعيد الوطني. ويشير صاحب البلاغ إلى تقرير المقرر الخاص المعني بالتعذيب بشأن البعثة التي اضطلع بها إلى أذربيجان في عام ٢٠٠٠ (E/CN.4/2001/66/Add.1، الفقرة ٥٥)، الذي أشار فيه إلى عدم تنظيم أي أنشطة ترفيهية أو تثقيفية في سجن غويوستان. ويشير أيضاً إلى التوصية التي قدمتها لجنة مناهضة التعذيب في عام ٢٠٠٣ (CAT/C/CR/30/1، الفقرة ٧(ل)) إلى الحكومة لإعادة النظر في مسألة معاملة السجناء الذين يقضون عقوبات بالسجن المؤبد، وإلى عدد من التقارير المقدمة من المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية التي تصف الظروف السيئة السائدة في السجون. ويفيد صاحب البلاغ كذلك بأنه حُرِم من خدمات الرعاية الطبية رغم معاناته من مشاكل قلبية.

٢-٧ ويؤكد صاحب البلاغ أن دوافع سياسية كانت وراء محاكمته وإدانته. ففي عام ٢٠٠١، عيّنت اللجنة الوزارية التابعة لمجلس أوروبا فريقاً يتألف من ثلاثة خبراء مستقلين لإعادة النظر في قضايا السجناء السياسيين في أرمينيا وأذربيجان. وأدرج الخبراء في تقريرهم المؤرخ ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠١ اسم صاحب البلاغ ضمن المعتقلين الذين يعتبرونهم سجناء سياسيين. ويشير صاحب البلاغ كذلك إلى الأحكام الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في القضايا الخاصة ببعض مؤيديه، مثل قضية عباسوف ضد أذربيجان، التي خلصت فيها المحكمة إلى وجود "حالة نظامية" من السجن السياسي في أذربيجان^(١).

٢-٨ وأطلق سراح صاحب البلاغ بعفو رسمي صدر في عام ٢٠٠٤.

٢-٩ وفي ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، دخل ما يسمى القانون الانتقالي حيز النفاذ في أذربيجان، عقب إصلاح القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية، فأُلغيت القوانين القديمة ووضعت قواعد لإعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بموجب تلك القوانين. وفي أيار/مايو ٢٠٠٥، قدّم صاحب البلاغ إلى المحكمة العليا، بموجب القانون الانتقالي لعام ٢٠٠٠، طلب طعن بالنقض في الحكم الصادر في عام ١٩٩٩. ورُفِض هذا الطلب في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥. وفي ٥ آذار/مارس ٢٠٠٧، قدم صاحب البلاغ طلب طعن آخر بالنقض، فرفضه رئيس المحكمة العليا في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٧، بدعوى انقضاء الأجل القانوني للطعن بالنقض. وفي ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، قدم صاحب البلاغ طلباً إلى المحكمة الدستورية بالطعن في قرار المحكمة العليا؛ ورُفِض هذا الطلب أيضاً بدعوى أنه لم يكن مرفقاً بنسخة من القرار الأخير للمحكمة العليا وأن الطعن استند إلى "أسس واهية". وحاول صاحب البلاغ، في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وفي ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أن يقدم

(١) انظر القرار الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية عباسوف ضد أذربيجان، الالتماس رقم ٤٢٧١/٢٠٠٥، والمعتمد في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، الفقرات ٣٦-٤٢.

طليّ طعن آخريّن إلى المحكّمة الدستورية. واعتُبر هذان الطالبان تكراراً للشكاوى المقدمة فرُفّضا. وأخطر صاحب البلاغ برفض الطعنين اللذين قدمهما عن طريق رسالتين موجّهتين من إدارة استقبال المواطنين والشكاوى. ولم تُصدر المحكّمة الدستورية، للمرة الأولى، قراراً رسمياً بعدم المقبولية في قضية صاحب البلاغ سوى في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وجاء في هذا القرار أن آخر سبيل للانتصاف استنفده صاحب البلاغ هو القرار الصادر عن المحكّمة العليا في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥، وأن الأجل القانوني للطعن في ذلك القرار قد انقضى. ويدّعي صاحب البلاغ أنه استنفد جميع سبل الانتصاف المحلية الفعالة والمتاحة في أذربيجان.

الشكوى

١-٣ يدّعي صاحب البلاغ أنه ضحية انتهاك أذربيجان لحقوقه التي تكفلها المواد ٧ و ١٠ و ١٤ و ١٥ و ٢٦ من العهد.

٢-٣ ويفيد بأنه تعرض أثناء التحقيق قبل المحاكمة للتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة، ورغم أن هذه المعاملة السيئة حدثت قبل دخول العهد حيز النفاذ، فإنها تركت آثاراً طويلة الأمد على صحته البدنية والنفسية. ويؤكد مرة أخرى أنه قضى سبع سنوات في "الحبس الانفرادي" ويقول إن التجربة التي عاشها في السابق تشكل انتهاكاً لحقوقه المنصوص عليها في المادتين ٧ و ١٠ (الفقرة ١) من العهد.

٣-٣ ويؤكد صاحب البلاغ أن إجراءات المحكّمة لعامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٥ لم تكن منصفة وانتهكت مبدأ تكافؤ وسائل الدفاع. ومن ثم انتهكت حقوقه المنصوص عليها في الفقرتين ١ و ٣ من المادة ١٤ من العهد.

٤-٣ ويؤكد صاحب البلاغ أيضاً أنه خضع لعقوبة أشد من تلك التي كانت تطبّق وقت ارتكاب الجريمة المزعومة، الأمر الذي يشكل انتهاكاً لحقوقه المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ١٥ من العهد.

٥-٣ وأخيراً، يؤكد صاحب البلاغ أنه تعرض للتمييز لكونه من السجناء السياسيين، وأن حقوقه التي تكفلها المادة ٢٦ من العهد قد انتهكت.

ملاحظات الدولة الطرف بشأن المقبولية

١-٤ أفادت الدولة الطرف، في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١١، بأن البلاغ غير مقبول في إطار المعنى المقصود في المادة ١ والفقرة ٢(ب) من المادة ٥ من البروتوكول الاختياري.

٢-٤ وفيما يتعلق بادعاءات صاحب البلاغ بموجب المادة ٧ والفقرة ١ من المادة ١٠ من العهد، تفيد الدولة الطرف بأن صاحب البلاغ لم يستنفد سبل الانتصاف المحلية المتاحة والفعالة. وتؤكد أن الفرصة كانت أمامه لرفع القضايا المتعلقة بظروف احتجازه في السجن

أمام المحاكم الوطنية. فالمادة ٤٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن المتهم، أو محاميه، يمكن أن يطعن أمام محكمة في أية أعمال إجرائية تقوم بها السلطات القضائية أو أي قرارات تتخذها (بما فيها السلطات المعنية بمراقب الاحتجاز) فيما يتعلق بانتهاك حقوق المحتجزين، أو التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة. بيد أن صاحب البلاغ لم يفعل ذلك، مع أن المحاكم الوطنية كانت متاحة له بشكل عملي ومباشر في آن واحد، ولم تكن هناك أي عقبات تحول دون وصوله إليها. وتفيد الدولة الطرف كذلك بأن من حق صاحب البلاغ أيضاً أن يقدم شكوى بمقتضى المادة ١١٠٠ من القانون المدني، والمواد ٥ و١٦ و٤٣٠ من القانون المتعلق بالجرائم الإدارية، والمادتين ١٠ و١٤ من قانون تنفيذ العقوبات الجنائية، وبمقتضى معايير قانونية محلية أخرى. وتؤكد الدولة الطرف أن رفع دعوى مدنية بشأن ظروف الاحتجاز وعدم الحصول على علاج طبي مناسب يمثل سبيل انتصاف فعالاً، وتستشهد بقضية مامادوف ضد مؤسسة السجون رقم ١٥ التابعة لوزارة العدل في جمهورية أذربيجان، التي نظرت فيها المحكمة المحلية لمقاطعة نظامي. وتؤكد الدولة الطرف كذلك أن صاحب البلاغ كان بإمكانه أن يستفيد من سبل الانتصاف الإدارية أيضاً، أي من خلال تقديم شكوى إلى وزارة العدل. وتشير إلى قضية فرض فيها نائب وزير العدل، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، عقوبة تأديبية على نائب مدير مركز احتجاز بسبب معاملته المهينة لأحد المحتجزين. وأقرت تلك العقوبة بعد إجراء تحقيق داخلي لم يطلبه المحتجز. وتشير الدولة الطرف أيضاً إلى قرار صدر عن نائب وزير العدل لإلغاء قرار مدير أحد السجون بإيداع أحد السجناء زنزانه تأديبية، وجاء هذا القرار عقب شكوى قدمها السجن المعني.

٣-٤ وفيما يتعلق بادعاءات صاحب البلاغ المتصلة بالمادة ١٤، تلاحظ الدولة الطرف أن البروتوكول الاختياري دخل حيز النفاذ في أذربيجان في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢، وتعتبر بالتالي أن أيّ شكاوى متصلة بالأحداث التي وقعت قبل ذلك التاريخ، وبالتحديد الادعاءات المتعلقة بمحاكمة عام ١٩٩٩، هي شكاوى خارجة عن نطاق الاختصاص الزماني للجنة. وأما بالنسبة للإجراءات أمام المحكمة العليا التي رفضت طلب الطعن بالنقض الذي قدمه صاحب البلاغ في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥، فإن الدولة الطرف تفيد بأن صاحب البلاغ لم يقدم الأدلة التي تثبت شكاواه. وتؤكد الدولة الطرف أن قرار المحكمة العليا يُظهر أن صاحب البلاغ استفاد من إجراءات محاكمة حضورية وكان بإمكانه إبلاغ المحكمة بالحجج التي رآها مهمة في هذه القضية. وبما أن الشكوى المقدمة من صاحب البلاغ تتعلق بنتائج الإجراءات أمام المحكمة العليا، تفيد الدولة الطرف بأن تصحيح الأخطاء على مستوى الوقائع أو القوانين، التي يُزعم أن محكمة وطنية قد ارتكبتها، ليس من مهام اللجنة، إلا إذا كانت تلك الأخطاء تشكل انتهاكاً للحقوق والحريات التي يحميها العهد. وتؤكد الدولة الطرف أن هذا الجزء من البلاغ لا يتوافق مع أحكام العهد، وينبغي إذن رفضه عملاً بالمادة ٣ من البروتوكول الاختياري.

٤-٤ وفيما يتعلق بادعاءات صاحب البلاغ في إطار الفقرة ١ من المادة ١٥ من العهد، تفيد الدولة الطرف بأن "تخفيف عقوبة الإعدام المنصوص عليه في منطوق حكم القانون البرلماني دخل حيز النفاذ في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٨. وكان ذلك إجراءً أنياً، إذ إنه أحدث تغييراً فورياً في وضع المدانين المعنيين، بمن فيهم صاحب البلاغ". ولذلك، تصرّ الدولة الطرف على أن هذه المسألة خارجة عن نطاق الاختصاص الزماني للجنة. وعلاوةً على ذلك، لم يكن الغرض من إصدار القانون المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٨ والمعدّل لأحكام القانون الجنائي القديم إقرار عقوبة جديدة للجرائم الجنائية، بل الغاية من التعديل "كانت أساساً إجراءً لتعديل عام لعقوبة الإعدام بالسجن المؤبد" ووفقاً للقانون المحلي لأذربيجان، يطبّق بأثر رجعي أيّ حكم قانوني جديد ينص على تحسين وضع الأشخاص الذين تقع عليهم مسؤولية جنائية. وتحتج الدولة الطرف بالقول إن عقوبة السجن المؤبد أخف من عقوبة الإعدام لأنها تكفل للشخص الحق في الحياة المحمي بموجب العهد وسائر الصكوك الدولية الرئيسية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان. وترى الدولة الطرف أن من الواضح أن شكوى صاحب البلاغ لم تكن مبنية على أسس متينة، إذ لم تُفرض على مقدم الطلب عقوبة أشد من تلك التي كانت مطبقة وقت ارتكاب الجرائم الجنائية.

٤-٥ وعلاوةً على ذلك، تلاحظ الدولة الطرف أن قرار تطبيق عقوبة السجن المؤبد في قضية صاحب البلاغ صدر صراحةً عن المحكمة المحلية أثناء الإجراءات القضائية التي انتهت في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩، ونتيجة لذلك، لا يدخل هذا الجزء من البلاغ في نطاق الاختصاص الزماني للجنة. وتلاحظ الدولة الطرف، إضافةً إلى ذلك، أن صاحب البلاغ استعاد حريته في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤، بعدما قضى في السجن فترة لم تتجاوز سبع سنوات، أي أقل من فترة الـ ١٥ عاماً التي يعترف صاحب البلاغ بأنه كان يستحقها بعد إدانته. وتؤكد الدولة الطرف أن هذا الادعاء ينبغي أن يُرفض بموجب المادة ٣ من البروتوكول الاختياري لعدم توافقه مع أحكام العهد. وتشير كذلك إلى اجتهاد المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية مماثلة هي قضية هوماتوف ضد أذربيجان^(٢).

٤-٦ وفيما يتعلق بادعاءات صاحب البلاغ المتصلة بالمادة ٢٦ من العهد، تفيد الدولة الطرف بأن أيّ شكوى متعلقة بالأحداث التي وقعت قبل دخول البروتوكول الاختياري حيز النفاذ لا تدخل في نطاق الاختصاص الزماني للجنة. وأما بالنسبة للإجراءات أمام المحكمة العليا التي رفضت طلب الطعن بالنقض الذي قدمه صاحب البلاغ في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥، فإن الدولة الطرف ترى أن صاحب البلاغ لم يدعم شكواه بما يلزم من الأدلة، إذ لا يوجد في قرار المحكمة العليا ما يدل على أنه تعرض للتمييز على أي أساس كان. وعلاوةً على ذلك، كانت أمام صاحب البلاغ فرص قانونية كثيرة لتقديم شكوى بشأن التمييز الذي يزعم أنه تعرض له أثناء احتجازه (انظر الفقرة ٤-٢ أعلاه)، ولكنه لم يستغلها.

(٢) انظر المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، هوماتوف ضد أذربيجان، الالتماس رقم ٠٣/٩٨٥٢

و٠٤/١٣٤١٣، القرار المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٦

٤-٧ وتخلص الدولة الطرف إلى أن البلاغ لا يتوافق مع أحكام العهد وينبغي إذن رفضه بموجب المادة ٣ من البروتوكول الاختياري.

تعليقات صاحب البلاغ على ملاحظات الدولة الطرف

١-٥ في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، قدم صاحب البلاغ تعليقاته على ملاحظات الدولة الطرف بشأن مقبولية البلاغ. وفيما يتعلق بحجة الدولة الطرف ومؤداهما أنه لم يستند سبل الانتصاف المحلية فيما يخص ادعاءاته في إطار المادتين ٧ و ١٠ من العهد، يقول صاحب البلاغ إن المادة ٤٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية لم تكن موجودة حينما حُقِّق معه قبل المحاكمة وعندما صدر الحكم الأولي؛ ولم تدخل حيز النفاذ حتى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويقول صاحب البلاغ أيضاً إن المحكمة العليا، التي أصدرت الأحكام الأولية والنهائية في هذه القضية، رفضت بعض الحجج المقدمة من المحامين، وإنه لم يكن من حقه الطعن في تلك الأحكام. ويؤكد أن محاميه "أشار إلى الادعاءات العديدة بالتعرض للتعذيب بشهادة الشهود"، ولكن لم يُجرَ أيّ تحقيق فعال في هذه الادعاءات. ويؤكد صاحب البلاغ أنه مارس جميع سبل الانتصاف المتاحة في ذلك الوقت. ويقول صاحب البلاغ أيضاً إنه قبل وبعد إلقاء القبض عليه، قُبِض على بعض أقاربه، بمن فيهم أخوه، واحتُفظ بهم "رهائن بحكم الأمر الواقع إجهاضاً للحملة" الرامية إلى إطلاق سراحه. ويفيد بأن أحد أقاربه ما زال يقضي عقوبة السجن لمدة ٢٥ سنة، وأن أمه المسنة ما فتئت تتعرض للتخويف. ويؤكد صاحب البلاغ أيضاً أنه ظل في "الحبس الانفرادي" في سجن باييل طوال الفترة من شباط/فبراير ١٩٩٨ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. ثم نُقل بعدها إلى سجن غوسوبان حيث كان وحيداً في زنزانه. ونظراً لارتفاع معدل الوفيات بين المحتجزين و"إساءة استخدام العاملين في السجون للسلطة"، خشي صاحب البلاغ من التعرض للقتل إن طلب إجراءات قانونية وهو في السجن. ولم يشرع في محاولات لطلب إعادة النظر في قضيته إلا بعد صدور العفو عنه في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤.

٢-٥ ويقول صاحب البلاغ إنه عندما حاول، في أيار/مايو ٢٠٠٥، ممارسة حقه في المطالبة بإعادة النظر في الحكم الصادر ضده، لم يُسمح له بتقديم طلب للطعن أمام محكمة الاستئناف؛ ولم يكن بإمكانه سوى تقديم طلب للطعن بالنقض أمام المحكمة العليا، ومن ثم حُرِّم من "فرصة التحقق من الوقائع". ويشير صاحب البلاغ إلى اجتهاد المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، التي خلصت، في قضية مماثلة، إلى أن مقدم الطلب مُنِع من ممارسة حقه في الوصول إلى محكمة، ومن ثم من ممارسة حقه في محاكمة عادلة^(٣).

(٣) انظر المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قضية هاجيف ضد أذربيجان، الالتماس رقم ٠٣/٥٥٤٨، الحكم الصادر في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الفقرة ٤٧.

٥-٣ ورداً على ملاحظات الدولة الطرف التي تفيد بأن سبل الانتصاف المدنية يمكن أن تكون فعالة فيما يخص الشكاوى المتعلقة بظروف الاحتجاز، يقول صاحب البلاغ إن إدارة السجن رفضت تنفيذ قرار صادر عن المحكمة المحلية في قضية السيد مامادوف، التي أشارت إليها الدولة الطرف (انظر الفقرة ٤-٢ أعلاه)، بشأن تغيير مؤسسة السجن، وتوفي السيد مامادوف بعد خمسة أشهر من ذلك^(٤). ورفضت المحاكم المحلية، في وقت لاحق، جميع الشكاوى التي قدمتها الأسرة بشأن عدم تنفيذ الدولة الطرف قرار المحكمة المذكور في الوقت المناسب، ولا يزال الشخص المسؤول فالتاً من العقاب. ويقول صاحب البلاغ أيضاً إن القضية الأخرى التي لمحت إليها الدولة الطرف ليست مهمة لأنها تتعلق بشخص كان رهن الاحتجاز قبل المحاكمة. ومع ذلك، فهو يلاحظ أن المحتجز نفسه في هذه القضية لم يقدم أيّ شكاوى لأنه كان على الأرجح "خائفاً". ويفيد صاحب البلاغ كذلك بأن جميع الأمثلة التي قدمتها الدولة الطرف تخص الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٩، ويؤكد أن قبل عشر سنوات لم يتلق محاموه حتى الرد على طلبات مماثلة.

٥-٤ ويفيد صاحب البلاغ بأن الادعاءات العامة بتعرضه للتعذيب في هذه القضية ظلت دون رد من الدولة الطرف؛ ويشير إلى التقرير الذي أحاله الخبراء المستقلون إلى الأمين العام لمجلس أوروبا بعنوان "قضايا السجناء السياسيين المزعومة في أرمينيا وأذربيجان"^(٥) والذي جاء فيه أن صاحب البلاغ ينبغي أن يعتبر سجيناً سياسياً، وأن آثار الإصابات الناجمة عن التعذيب كانت ظاهرة على رأسه عندما زاره الخبراء.

٥-٥ ويفيد صاحب البلاغ أيضاً بأن التشريع المحلي حدد التعذيب بوصفه جريمة في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ومع ذلك لم يلاحق قضائياً منذ ذلك الحين أيّ شخص عن قضية تعذيب. ولم يتناول معهد أمين المظالم ولا الآلية الوقائية الوطنية أيّ قضية بشأن التعذيب منذ إنشائهما. ويقول صاحب البلاغ أيضاً إن الأشخاص الذين أدينوا بارتكاب جريمة والذين تعرضوا للتعذيب ليسوا مؤهلين للحصول على تعويض لا بموجب المادة ٤ من قانون جمهورية أذربيجان بشأن "التعويض عن الأضرار اللاحقة بالأفراد نتيجة أفعال غير قانونية صادرة

(٤) يفيد صاحب البلاغ أيضاً بأن قضية السيد مامادوف ذكرت في الملاحظات الختامية للجنة مناهضة التعذيب (CAT/C/AZE/CO/3، الفقرة ٥).

(٥) انظر المرجع التالي: Council of Europe "Cases of alleged political prisoners in Armenia and Azerbaijan: Report transmitted to the Secretary General of the Council of Europe by the independent experts, Messrs Stefan Trechsel, Evert Alkema and Alexander Arabadjiev" (Strasbourg, 16 July 2001)، المتاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://wcd.coe.int/ViewDoc.jsp?id=232757&Site=COE>.

من هيئات التحقيق والاستجواب قبل المحاكمة، والنيابة العامة والمحاكم^(٦)، ولا بموجب المادة ٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية^(٧).

٥-٦ وفيما يخص الادّعاءات في إطار المادة ١٤ من العهد، يشير صاحب البلاغ أيضاً إلى الحكم الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية عباسوف ضد أذربيجان^(٨)؛ ويقول إن هذه السابقة مهمة ويلاحظ أن المحكمة تؤكد مجدداً في الفقرتين ٤٠ و ٤١ من الحكم، أن "مسألة مدى إقامة العدل في محاكمة مقدم الالتماس أمام المحكمة الابتدائية ثبت أنها خارجة عن نطاق الاختصاص الزماني للمحكمة. ولكن، رغم أن هناك ما يمنع المحكمة من البت في هذه المسألة، فإنها لم تتجاهل حقيقة إدراج اسم مقدم الالتماس في قائمة "السجناء السياسيين المزعومين" المقدمة إلى خبراء الأمين العام في إطار انضمام أذربيجان إلى مجلس أوروبا، مما يدل على وجود بعض الشكوك التي تحيط بمدى إقامة العدل في إدانة مقدم الالتماس في عام ١٩٩٦. وفي ظل هذه الظروف، رأت المحكمة أن "إعادة المحاكمة أو فتح ملف القضية، بناءً على الطلب، هو من حيث المبدأ طريقة مناسبة لتدارك الانتهاك المرتكب في هذه القضية".

(٦) قانون جمهورية أذربيجان رقم IQ-610 المؤرخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ بشأن "التعويض عن الأضرار اللاحقة بالأفراد نتيجة أفعال غير قانونية صادرة من هيئات التحقيق والاستجواب قبل المحاكمة، والنيابة العامة والمحاكم". ولم يشر صاحب البلاغ إلى نص المادة المعنية.

(٧) تنص المادة ٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية تحت عنوان "الأشخاص الذين يحق لهم الحصول على تعويضات" على ما يلي:

"٥٦-٠. يحق للأشخاص التاليين الحصول على تعويض عن الأضرار اللاحقة بهم خطأً أو نتيجة إساءة استخدام النيابة العامة لسلطتها:

٥٦-٠-١ المتهم الذي برّئت ذمته؛

٥٦-٠-٢ الشخص الذي توقفت ملاحقته الجنائية بمقتضى المواد ٣٩-١-١ و ٣٩-١-٢ و ٣٩-١-٦ و ٣٩-١-٨ و ٣٩-٢ من هذا القانون؛

٥٦-٠-٣ الشخص الذي كان ينبغي أن تتوقف ملاحقته الجنائية بمقتضى المواد ٣٩-١-٣ و ٣٩-١-٤ و ٣٩-١-١٠ و ٣٩-١-١١ من هذا القانون، ولكنها لم تتوقف في الوقت المناسب، بل استمرت.

٥٦-٠-٤ الشخص الذي كان ينبغي أن تتوقف ملاحقته الجنائية بمقتضى المادة ٣٩-١-١٢ من هذا القانون، ولكنها لم تتوقف في الوقت المناسب، بل استمرت رغم اعتماد القرار؛

٥٦-٠-٥ الشخص الذي ألقى القبض عليه خارج إطار القانون، أو أودع إحدى المؤسسات الطبية أو التعليمية بالقوة، أو الشخص المحتفظ به في الحبس الاحتياطي دون أسباب قانونية تستدعي حبسه لفترة أطول من الفترة المنصوص عليها في القانون؛

٥٦-٠-٦ الشخص الذي خضع، خارج نطاق القانون، لتدابير إجرائية قسرية أثناء الإجراءات الجنائية في الحالات المنصوص عليها في المادتين ١٧٦ و ١٧٧ من هذا القانون".

متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.legislationline.org/download/action/download/id/1659/file/dddece81440fa5295fc11e6b2b1.htm/preview>

(٨) المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قضية عباسوف ضد أذربيجان، الالتماس رقم ٢٤٢٧١/٠٥، الحكم الصادر في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

٧-٥ ويؤكد صاحب البلاغ من جديد أنه أُدين في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩ استناداً إلى القانون المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٨ "بموجب الحكم المتعلق بالعقوبة الجديدة". ويذكر بأن الاتحاد الروسي سلّمه شريطة عدم تطبيق عقوبة الإعدام في قضيته، وأن الدولة الطرف، في تاريخ غير محدد في عام ١٩٩٧، "اتفقت بحكم الأمر الواقع مع الاتحاد الروسي على تطبيق عقوبة السجن لمدة أقصاها ١٥ عاماً"، وأنه لم يكن سيُحكّم عليه بأكثر من ١٥ عاماً لو لم تُلغ عقوبة الإعدام في عام ١٩٩٨. ويؤكد صاحب البلاغ أيضاً أن التاريخ الذي انتهت فيه الإجراءات القضائية المتعلقة بقضيته لم يكن ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩، بل ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥، وهو التاريخ الذي رفضت فيه محكمة العليا طلب الطعن بالنقض الذي قدمه إليها.

٨-٥ وفيما يتعلق بالادعاءات المتصلة بالمادة ٢٦ من العهد، يفيد صاحب البلاغ بأن خبراء مجلس أوروبا اعتبروه "سجيناً سياسياً"، وأكدوا بالتالي تعرضه للتمييز على أساس الرأي السياسي.

٩-٥ ويفيد صاحب البلاغ أيضاً بأن حجة الدولة الطرف فيما يتعلق بالاختصاص الزماني يعني أنها تعتبر الاتهامات الكاذبة والخضوع لمحاكمة غير عادلة وقائع لا يمكن أن تفضي إلى انتهاكات مستمرة، مع أن صاحب البلاغ قضى سبع سنوات في "الحبس الانفرادي" سنتان منها بعد دخول البروتوكول الاختياري حيز النفاذ بالنسبة للدولة الطرف.

١٠-٥ ويقول صاحب البلاغ إن من مهام المحكمة العليا، بوصفها محكمة استئناف، الكشف عن الخروقات التي اعترت الإجراءات، بما في ذلك من خلال دراسة "الدفع التي أتى بها المحامون والتي تجاهلتها المحكمة العليا نفسها في شباط/فبراير ١٩٩٩". وأثناء المحاكمة، أثار المحامون مسألة تراجع الشهود عن شهادتهم، مشيرين إلى أنها انتزعت منهم تحت التعذيب، وطلبوا إجراء فحص شرعي آخر وأوضحوا ما حدث من "تلفيقات". ولكن المحكمة العليا كانت قد أكدت الحكم الابتدائي.

١١-٥ ويؤكد صاحب البلاغ أن الدولة الطرف لم تحم حقوقه التي تكفلها المواد ٧ و ١٠ و ١٤ و ١٥ و ٢٦ من العهد.

المسائل والإجراءات المعروضة على اللجنة

النظر في المقبولية

١-٦ قبل النظر في أي ادعاء يرد في بلاغ ما، يجب على اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، وفقاً للمادة ٩٣ من نظامها الداخلي، أن تقرّر ما إذا كان البلاغ مقبولاً أم لا. بموجب البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد.

٢-٦ ووفقاً لما تقتضيه الفقرة ٢(أ) من المادة ٥ من البروتوكول الاختياري، تحققت اللجنة من أن المسألة ذاتها ليست محل دراسة في إطار إجراء آخر من إجراءات التحقيق الدولي أو التسوية الدولية.

٣-٦ وتحيط اللجنة علماً بادعاءات صاحب البلاغ ومفادها أنه أودع "الحبس الانفرادي" وأن ظروف الاحتجاز انتهكت حقوقه التي تكفلها المادة ١٠ من العهد، وأنه تعرض للتمييز باعتباره سجيناً سياسياً، مما يمثل انتهاكاً لحقوقه المنصوص عليها في المادة ٢٦ من العهد. ومع ذلك، تلاحظ اللجنة أن صاحب البلاغ لم يبلغ هذه الادعاءات إلى السلطات في أي وقت من الأوقات قبل أن يرفع شكواه إلى اللجنة. وتحيط اللجنة علماً بتوضيح صاحب البلاغ أنه كان يخشى من الانتقام إن هو قدم شكواً حين كان يقضي عقوبته في السجن، ولكنها تلاحظ أن صاحب البلاغ خرج من السجن في عام ٢٠٠٤ ولم يرفع بعد ذلك، فيما يبدو، أي شكوى تتعلق بالمسائل المشار إليها أعلاه. وبناءً عليه، ترى اللجنة أن تلك الادعاءات غير مقبولة بموجب الفقرة ٢(ب) من المادة ٥ من البروتوكول الاختياري.

٤-٦ وتحيط اللجنة علماً بادعاءات صاحب البلاغ أن حقوقه المنصوص عليها في المادة ١٤ قد انتهكت أثناء إجراءات الطعن التي شرع فيها في عام ٢٠٠٥، بيد أنها تلاحظ أن صاحب البلاغ لم يقدم أي معلومات لإثبات ادعائه أن الإجراءات كانت غير عادلة وشكّلت انتهاكاً لمبدأ تكافؤ وسائل الدفاع. وعليه، ترى اللجنة أن هذا الادعاء غير مقبول بموجب المادة ٢ من البروتوكول الاختياري.

٥-٦ وتلاحظ اللجنة أيضاً أن ادعاءات صاحب البلاغ أنه تعرض للتعذيب أثناء التحقيق قبل المحاكمة، وأن حقوقه المنصوص عليها في المادة ١٤ من العهد قد انتهكت خلال محاكمته في ١٩٩٩، وأن العقوبة التي فُرضت عليه كانت أشد من العقوبة المطبقة وقت ارتكاب الجرائم المزعومة، تشكل انتهاكاً لحقوقه المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ١٥ من العهد. وتلاحظ اللجنة أن الدولة الطرف لم تحاول الطعن في ادعاءات صاحب البلاغ أنه تعرض للتعذيب؛ وترى أن هذا الجزء من البلاغ يتعلق بوقائع أثبتتها صاحب البلاغ لأغراض المقبولة (انظر أيضاً الفقرة ٧-٢ أدناه). ومع ذلك، تحيط اللجنة علماً بما ورد في ملاحظات الدولة الطرف من أن أي شكوى تتعلق بالأفعال وأوجه التقصير التي حدثت قبل دخول البروتوكول الاختياري حيز النفاذ بالنسبة للدولة الطرف تخرج عن نطاق الاختصاص الزمني للجنة. وتلاحظ اللجنة أن صاحب البلاغ حوكم وأدين في سنة ١٩٩٩، وأن التعذيب المزعوم وقع قبل ذلك، عندما كان قيد الاحتجاز قبل المحاكمة. ولذلك ترى اللجنة، في ظل هذه الظروف، أن ليس بإمكانها، من حيث الاختصاص الزمني، النظر في تلك الادعاءات من حيث صلتها بما بدر من الدولة الطرف من أفعال وأوجه تقصير قبل دخول البروتوكول الاختياري حيز النفاذ بالنسبة لها، مما يستتبع التزامها باحترام وكفالة حقوق صاحب البلاغ المنصوص عليها في المواد ٧ و١٤ و١٥ من العهد. وتلاحظ اللجنة أيضاً أن صاحب البلاغ لم يعترض على ما ورد في ملاحظات الدولة الطرف من أن أي عيب في الحكم بعقوبة السجن المؤبد على صاحب البلاغ قد تم تصحيحه بالإفراج المبكر عنه، وترى أن صاحب البلاغ لم يقدم كذلك أدلة تثبت وقوع انتهاك لأحكام العهد في هذا الصدد.

٦-٦ ومع ذلك، تحيط اللجنة علماً بادّعاء صاحب البلاغ أن إساءة معاملته أثناء احتجازه قبل المحاكمة قد كان لها عواقب طويلة الأجل، الأمر الذي أدى إلى انتهاك مستمر لحقوقه التي تكفلها المادة ٧. وتحيط اللجنة علماً كذلك بملاحظات الدولة الطرف ومؤداهما أن جميع ادعاءات صاحب البلاغ في إطار المادة ٧ غير مقبولة وغير متماشية مع أحكام العهد. وتشير اللجنة أيضاً إلى اجتهادها السابق ومفاده أن النظر في الانتهاكات المزعومة للعهد التي وقعت قبل تاريخ دخول البروتوكول الاختياري حيز النفاذ بالنسبة لأي دولة من الدول الأطراف لا يجوز ما لم تكن تلك "الانتهاكات قد استمرت بعد ذلك التاريخ أو تكون الآثار المترتبة عليها مستمرة بحيث تشكل هي في حد ذاتها انتهاكاً للعهد"^(٩). ويجوز للجنة أيضاً أن تنظر في انتهاك يزعم أنه مستمر بطبيعته عندما "يثبت تواصل الانتهاكات التي ارتكبتها الدولة الطرف في الماضي بعد دخول البروتوكول حيز النفاذ، سواءً بطريقة فعلية أو ضمنية"^(١٠). ولكن اللجنة لا ترى أن أفعال التعذيب المنعزلة تقضي إلى انتهاك مستمر للعهد^(١١) وإن تسببت في عقوبة سجن طويلة تستمر إلى ما بعد التاريخ المحدد لدخول العهد أو البروتوكول الاختياري حيز النفاذ^(١٢). وعلاوةً على ذلك، لا يمكن للجنة أن تعتبر أن قرارات المحكمة العليا والمحكمة الدستورية للدولة الطرف بعدم نقض القرار الذي أصدرته المحكمة العليا في عام ١٩٩٩ بسبب انعدام أدلة الإثبات وانقضاء الأجل القانوني للطعن تأكيداً لفحوى الحكم السابق. وهذا صحيح بوجه خاص لأن صاحب البلاغ لم يُثبت أنه أثار ادعاءاته المتعلقة بتعرضه للتعذيب أثناء إجراءات عام ٢٠٠٥ أو في أي وقت آخر بعد دخول البروتوكول الاختياري حيز النفاذ بالنسبة للدولة الطرف. وبناءً عليه، ترى اللجنة أن ادعاءات صاحب البلاغ لا تثير انتهاكاً مستمراً للعهد وأنها غير مقبولة بموجب المادة ٢ من البروتوكول الاختياري.

٧- لذا تقرر اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ما يلي:

(أ) عدم مقبولية البلاغ بموجب المادة ٢ من البروتوكول الاختياري؛

(ب) إبلاغ الدولة الطرف وصاحب البلاغ بهذا القرار.

(٩) انظر البلاغ رقم ٢٠٠٢/١٠٧٠، كويديس ضد اليونان، الآراء المعتمدة في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٦، الفقرة ٦-٣.

(١٠) انظر البلاغ رقم ٢٠٠٣/١١٥٩، سنكارا وآخرون ضد بوركينا فاسو، الآراء المعتمدة في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٦، الفقرة ٦-٣، والبلاغ رقم ٢٠٠١/١٠٣٣، سينغاراسا ضد سري لانكا، الآراء المعتمدة في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، الفقرة ٦-٣، والبلاغ رقم ١٩٩٩/٨٥١، زورين ضد الاتحاد الروسي، القرار بشأن المقبولية المؤرخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الفقرة ٦-٤.

(١١) انظر البلاغ رقم ٢٠٠٢/١٠٧٠، كويديس ضد اليونان، الآراء المعتمدة في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٦، الفقرة ٦-٤، والبلاغ رقم ٢٠٠٧/١٦٣٣، أفادانوف ضد أذربيجان، الآراء المعتمدة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الفقرة ٦-٢.

(١٢) انظر البلاغ رقم ١٩٩٩/٨٥١، زورين ضد الاتحاد الروسي، القرار بشأن المقبولية المؤرخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الفقرة ٦-٥، والبلاغ رقم ١٩٩٩/٨٧٨، كانغ ضد جمهورية كوريا، الآراء المعتمدة في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣، الفقرة ٦-٣.